المملكة المغربية
جامعة محمد الخامس
منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
سلسلة: ندوات ومناظرات رقم 51

اللسانيات المقارنة و اللغات في المغرب

التنسيق العلمي:
عبد القادر الفاسي الفهري

1996

المملكة المغربية
جامعة محمد الخامس
منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
سلسلة: ندوات ومناظرات رقم 51

اللسانيات والنص في المغرب

التنسيق العلمي:
عبد القادر الفاسي الفهري

1996

الكتـــاب : اللسانيات المقارنة واللغات في المغرب (مائدة مستديرة).
سلســلة : ندوات ومناظرات رقم 51.
النـــاشر : كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.
المخطوط : بلعيد حميدي.
الغلاف : عمر أفا.
الحقـوق : محفوظة لكلية الآداب بالرباط بمقتضى ظهير 1970/07/29.
الطبـــع : مطبعة النجاح الجديدة ــ الدار البيضاء.
التسلسل الدولي : ISSN 1113/0377.
ردمـك ISBN 9981-825-58-1.
الإيداع القانوني : 1996/295.
الطبعة الأولى : 1996.

طبع هذا الكتاب بدعم من برنامج التعاون
بين الكلية ومؤسسة كونراد أدنـاور

المحتويات

• تقديم 7

• عن أفعال الوضع والإزالة وأفعال أخرى
محمد غاليم 11

• ملاحظات عن الرتبة والإعراب
محمد الرحالي 31

• الزيادة في الفعل الثلاثي : نموذج أفعل
عبد النور الحضري 59

• التعقيد الصوري والوظيفي للبنى الجعلية في العامية المغربية : مقاربة مقارنة
محمد شباضة 83

• الحدث في المفعول
عبد المجيد جحفة 101

• حول الاقتراض
إدريس السغروشني 127

• الضمير في اللغة العربية : «هو» نموذجا
محمد ضامر 141

• التخصيص وشروط التضايف
المصطفى حسوني 151

الحدث في المفعول

عبد المجيد جحفة

كلية الآداب ــ ابن امسيك
الدار البيضاء

من الأسئلة الكبرى التي تطرحها الأدبيات اللسانية حول الجهة سؤالان يترددان باستمرار. ويمكن أن نصوغ هذين السؤالين على الشكل التالي :

أ ــ ماهو الدور الذي يقوم به الفعل في إدراج المعلومة الزمنية (temporal information)، أي ماعلاقة الفعل بالجهة، وكيف يمكن رصد ذلك ؟

ب ــ كيف ترتبط الموضوعات التي يتم التفريع إليها بالحمل من الناحية الجهية ؟

ويبدو أن السؤالين المذكورين قد يُسأل بهما عن شيء واحد له وجهان : وجه إسهام الفعل في الجهة، ووجه إسهام موضوعاته في الجهة. وهذا الربط بين الوجهين لم يكن حاضرا دائما في الدراسات الجهية. وهناك أسئلة أخرى لاتقل أهمية عن السؤالين السالفي الذكر، وترتبط بالإمكانات العلاقية بين الموضوع والبنية الزمنية التي يعبر عنها الفعل داخليا.

وموضوعنا هو إسهام الحروف في البناء الجهي للوضع الذي تصفه الجملة. وقد بينت عدة أعمالٍ إسهام الحروف في البنية الجهية للأوضاع. وسنحاول رصد تناوب مهم في اللغة العربية المغربية بين البنيات **فعل مفعول** والبنيات **فعل في مفعول**، حيث يتم تفسير ورود الحرف في (أوف) بدواع جهية.

نظمنا هذا العرض على الشكل التالي : تعرضنا، في الفقرة الأولى، إلى بعض السياقات التي يظهر فيها حرف «اختياري» يصاحبه تغير معين على مستوى التأويل الدلالي لايمس بنيته النووية. وقد قصدنا إلى تقديم هذا النوع من المعطيات لكونه

يلابس المعطيات التي سنتحدث عنها. وقد عرضنا، في الفقرة الثانية، لبعض الاقتراحات التي تم تقديمها بصدد إسهام الموضوعات التي يفرع إليها المحمول في البنية الجهية للوضع المعبَّر عنه. وركزنا على خاصية المحدودية في التصورين الفضائي والموضوعي. والتركيز على المحدودية مرتبط بكون مايجعل الوضع محدودا (في كثير من الحالات) ورودُ المفعول. ومعلوم أن ورود المفعول هو الذي يتيح التناوب قيد الدرس. أما الفقرة الثالثة فتساءلنا فيها عن طبيعة التناوب المذكور، جهي هو أم موضوعي. وانتهينا، من خلال بعض الروائز، إلى افتراض طبيعة جهية لهذا التناوب. وقد تعرضنا، في الفقرة الرابعة، إلى خصائص المفعول الذي يمكن أن يساوق هذا التناوب، سواء من حيث كونه إسما، أم من حيث كونه وظيفة نحوية محدَّدة هي وظيفة المفعول. أما الفقرة الخامسة فاتجهت إلى توضيح بعض خصائص الأوضاع التي يمكن أن تقبل التناوب المذكور. وقد قدمنا، في سبيل استجلاء ذلك، عددا من الروائز المعروفة في الأدبيات الجهية. وقد تساءلنا، في الفقرة السادسة، عن السبب في عدم إمكان ورود التناوب المذكور مع المصدر المعبر عن الحدث نفسه الذي يعبر عنه الفعل، فيقبل التناوب المذكور. وقد سعينا إلى التمييز بين السياقات التركيبية التي قد يرد فيها التناوب مع المصدر والسياقات التي لايرد فيها. وقد ختمنا هذا العرض بالالتباس الذي قد يحصل بصدد بعض الأفعال التي تتعدى بالحرف من دون أن تكون لذلك أسباب جهية من قبيل تلك التي نرصدها هنا. وذيلنا العرض بخاتمة تتضمن ماتوصلنا إليه من نتائج.

1 ــ الحـروف «الاختيـاريـة»

تعرضت بعض الأعمال إلى موضوع «اختيارية» ورود بعض الحروف في الجمل دون التركيز على إسهامها الجهي. من ذلك مانجده عند لاينز (Lyons) (1977) وعند آخرين، حيث يتم إيراد عدد من المعطيات التي ترد بالحرف داخلا على المفعول وبدونه :

(1) أ. The horse jumped (over) the fense

(حرفيا : قفز الفرس (على) السياج)

ب. He swam (across) the river

(حرفيا : سبح (عبر) النهر)

ج. He walked (along, through) the streets
(حرفيا، سار (على طول، خلال)الشوارع)

هذا النوع من المعطيات يبين إمكان ورود بنية بالحرف وبدونه. ويصاحب هذا التنوعَ عموما اختلاف طفيف في المعنى. ويمكن أن نسوي بين مايحصل هنا ومايحصل في بنيات من المغربية الدارجة ها الشكل التالي :

(2) أ. ليلى سكنت هاد الدار
ب. ليلى سكنت ف هاد الدار

حيث «هاد الدار» عبارة تفيد المكان. ويبدو أن «اختيارية» ورود الحرف لاتعني أن المعنى لايتغير. وهذا الأمر ينسحب على المعطيات الانجليزية أعلاه. ويمكن إدخاله في ماسماه إمندز (Emonds) (1985) حذف الرأس الحرفي[1]

ومن المعطيات العربية التي قد تلابس معطياتنا مانجده في هذين الزوجين الجمليين :

(3) أ. بحثت الأمر
ب. بحثت في الأمر

(4) أ. «وقال اركبوا فيها، باسم الله مجراها ومرساها» (هود 11 : 41)
ب. اركبوها

و«في» هنا هي الزائدة لغير تعويض، بتعبير ابن هشام[2]. وهذا الورود لايرتبط بشروط جهية معينة كتلك التي سنلاحظها في المعطيات التي سينصب عليها تحليلنا.

والحقيقة أن ورود الحرف في، الذي نحن معنيون به، نلاحظه في بعض اللغات،

---

(1) حين يحمل الرأس وفضلته كلاهما معلومة مثل الزمن أو المكان، فإن الرأس يكون مؤهلا لأن يحذف. يسمي هذا المبدأ مبدأ الرأس الفارغ عند إمندز (1985). ويبنى عند من اللسانين مايشبه هذا المبدأ في تفسيرعدم وجود حرف مع بعض أسماء الاستفهام الدالة على المكان أو الزمان، والمعروف أن هاتين المعلومتين تظهران في غير الاستفهام حين يقترن إسم المكان أو إسم الزمان بحرف.

(2) انظر كتابه **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ص 226.

مثل الروسية والهنغارية، في وصف أوضاع غير تامة مع أفعال تتعدى اختيارا :

(5) Vanja pisal (pis'mo)

(حرفيا : كانت فانيا تكتب (في الرسالة)) (روسية).

(6) Ildiko' evett (egy torta't)

(حرفيا : كان إلديكو يأكل (في حلوى)) (هنغارية) (انظر فان هوت (van Hout) (1992)).

والبنيات التي سنناقشها، في هذا العرض، شبيهة بالبنيتين (5 ــ 6) ومختلفة عن التناوبات الأخرى أعلاه. إن الأمر يرتبط بتناوب نلاحظه بين بنيات ف، مف، وبنيات ف، في مف، حيث الفعل هو الفعل نفسه، وحيث المفعول هو المفعول نفسه، والمفعول ليس مفيدا للمكان بالضرورة. وذلك مايبينه الزوج التالي :

(7) أ. كان كياكل الدجاج

ب. كان كياكل ف الدجاج

ويخضع هذا التناوب لعدد من القيود سنعالج أهمها ومن ذلك ورود ف (= الحرف) في وضع غير تام سواء في الماضي أم الحاضر أم المستقبل.

(8) أ. كان كياكل ف الدجاج

ب. غدي يكون تياكل ف الدجاج

ج. أحمد تياكل ف الدجاج

ومن خصائص هذا التناوب أنه يرتبط بأفعال تعديها اختياري، مثل «شرب» و«كال» و«خيّط»... إلخ، كما يرتبط بأفعال تعديها إجباري مثل «وكّل»، و«شرّب»،... إلخ.

من الأسيقة التي يرد فيها هذا التناوب، بالإضافة إلى ماأسلفناه، الأسيقة التي يصرف فيها فعل في الماضي ويكون فيها الوضع تاما :

(9) أ. سرح ف الغنم حتى عيا

ب. *سرح ف الغنم

ويشترط في هذه البنيات التامة وجود نعت زمني يجعل الحدث يمتد على مدة

طويلة. والأرجح أن تكون مثل هذه الأوضاع دالة على عدم العادة، وإن كنا نميل، من حيث الحدس، إلى تأويلها على العادة.

2 ــ الحمل والزمن الداخلي

1.2 ــ التأويل الفضائي للمحدودية

من الأعمال الأولى التي حاولت رصد علاقة المحمول بموضوعاته افتراض العلاقات المحورية (Thematic Relations Hypothesis) الذي دافع عنه كروبر (Gruber) (1965)، حيث تنتظم الموضوعات ومحمولاتها في إطار علاقة يرسمها مفهوما المكان والمسار الفضائيان. وقد حاول جاكندوف (Jackendoff) (1983) و(1987) أن يدخل البعد الزمني في ترسيمات كروبر الفضائية (بالإضافة إلى تعميم افتراض كروبر على المحمولات غير الفضائية). ونعطي في مايلي مثالا لذلك من خلال المحمول «أعطى» :

(10) **عند كروبر** : أعطى زيد عمرا كتابا

مصدر هدف محور

فالكتاب يسافر عبر مسار بدايته المصدر (زيد) ونهايته الهدف (عمرو). وتخضع المحمولات التي على شاكلة «أعطى» لنفس الترسيمة، سواء دلت على انتقال فضائي أم على انتقال غير فضائي.

أما جاكندوف فيشير إلى أن الحدث «أعطى» في المثال أعلاه، يفيد انتقالا فضائيا بنفس معنى كروبر، إلا أن رصد هذا الانتقال لايمكن أن يتم إلا بتبني المعلومة الزمنية باعتبارها جزءا ضروريا في الترسيمة الفضائية الدالة على الانتقال.

(11) **عند جاكندوف** : أعطى مصدر هدف محور

(في $ز_1$) (في $ز_2$)

حيث طرح $ز_2$ (ز = زمن) من $ز_1$ يساوي حيزا زمنيا.

وبهذا تكون المعلومة الزمنية ضرورية في رصد البنية الحملية للفعل «أعطى» باعتبار فاعله مصدرا ومفعوله (الثاني) هدفا. وبهذا، فبنية مصدر ــ إلى ــ هدف معلومة فضائية ــ زمنية، وليست فضائية فحسب. ويمكن أن نقول إن المعلومة الزمنية تنسخ المعلومة الفضائية أو العكس.

(12) **المسار** : ذهب **س** من **ص** إلى **ي**

حيث **ذهب** هي دالة الانتقال أو الحركة، **وس** (المحور) **وص** (المصدر) **وي** (الهدف) موضوعاتها.

— وحيث زمن وجود **س** عند **ص** أسبق من وجود **س** عند **ي**.

2.2 ــ التناول الموضوعي (argumental) للجهة

قدمنا أعلاه وجها من وجوه إسهام البنية الموضوعية في التعبير عن البنية الزمنية للحمل، أو للوضع الذي يعبر عنه الحمل. إلا أن أشياء أخرى تتضح عند استعراضنا للتمييز الذي تقيمه الأدبيات بين طبقات الأفعال من حيث بنيتها الزمنية. فدلالة (13) على المحدودية (bound) مردها إلى وجود المفعول، ودلالة (14) على عدم المحدودية (unbound) مردها إلى عدم وجود المفعول.

(13) كتب زيد رسالة

(14) كتب زيد

ومن المقاربات الدالة، في هذا الصدد، مقاربة تيني (Tenny) (1987). فالمفعول عندها «يقيس زمنيا الحدث». وهذا الافتراض يشرح التناوب القائم بين (13) و (14). فالرسالة، في (13)، هي التي تحد حدث الكتابة، وعدم وجودها في (14) هو ما يجعل حدث الكتابة غير محدود. وترتبط المحدودية، في جزء منها، بالتأثر (affectedness).

ومن الأدلة على محدودية الوضع في (13) وعدم محدوديته في (14) إمكان ورود الظرف الذي يؤكد المحدودية (وهو «في مدة من الزمن») في (13) وعدم إمكان ذلك في (14)؛ في مقابل عدم إمكان ورود الظرف المؤكد لعدم المحدودية (وهو «لمدة من الزمن») في (13) وإمكان ذلك في (14). وذلك ماتوضحه الأمثلة (15 ــ 18) :

(15) كتب زيد رسالة في ساعتين

(16)* كتب زيد في ساعتين

(17)* كتب زيد رسالة لساعتين

(18) كتب زيد لساعتين

فوجود المفعول دليل على المحدودية، وعدم وجوده دليل على عكس ذلك. إلا أن هذا الأمر غير عام. فالفعل «أحب» مثلا، لايدل على المحدودية، وإن صاحبه مفعوله :

(19)* أحب خالد ليلى في سنوات

(20) أحب زيد ليلى لسنوات

ومعنى ذلك أن المفعول لايحد زمنيا الحدث هنا. ولذلك يتم تصنيف «أحب» وماكان مثله ضمن الأفعال غير المحدودة، في مقابل «كتب رسالة» الذي تلعب فيه «رسالة» دور الحد الزمني للكتابة فتحول دون امتداده.(3)

وبذلك يمكن أن نقدم الوصف التالي : إذا كان الفعل محدودا كان المفعول حده، وإذا لم يكن محدودا لم يكن المفعول حده (انظر فان هوت (1992)).

3.2 ــ التحليلان شيء واحد

هب أن هناك مادة في وعاء. الوعاء يرسم، في هذه الحالة، حدود المادة الموجودة فيه. إذن، لدينا :

(21) س في ص

حيث **س** مادة **وص** وعاء.

والزمن فضاء، أي وعاء. والمادة تقع فيه. فهو يحدها ويحصرها. إذن لدينا :

(22) س في ص

حيث **س** هي الحدث، **وص** هي المفعول.

وإذا لم توجد ص كانت المادة سائبة، إذ لايوجد وعاء يرسم حدودها. ويمكن أن نعبر عن ذلك انطلاقا من ترسيمات جاكندوف على الشكل التالي :

(23) أ. كتب الرسالة : [جعل ([كتابة]، [في ([الرسالة])])]

أي : [جعل (**س في ص**)]

ب. [**ص** زمن [مسار من أ إلى ب]]

(3) ارجع إلى فاندلير (Vendler) (1967) وداوتي (Dowty) (1984) وآخرين.

والمسار وعاء زمني، وهو الرسالة، في «كتب الرسالة»، لأن لها بداية ونهاية (لذلك نقول : «كتبت بعض الرسالة، وانتهيت من كتابتها»). وحين نقول «انتهيت من..» فإن الكتابة تصبح مصدرا / وعاء غادره ذلك الذي انتهى. والدليل ورود «من» التي تفيد المصدر الفضائي وغيره. فالانتهاء مغادرة لفضاء نحو فضاء آخر.

وإذا عقدنا مقارنة بين «كتب» المحدودة، و«كتب» غير المحدودة، من الناحية الزمنية، وجدنا أن الثانية تتضمن دالة تفرع إلى مسار مفتوح (أي حدث الكتابة العام)، في حين أن مسار الأولى مغلق.

3 ــ التناوب : هل هو جهي أم موضوعي ؟

لابد من توضيح لمفهومي الجهة والبنية الجهية. تعد الجهة، تبعا لكومري (Comrie) (1976، ص 3)، «الطرق المختلفة للنظر إلى التكوين الزمني الداخلي للوضع». وبهذا تخالف الجهة الزمن، إذ يربط هذا الأخير زمن الحدث أو الوضع بزمن آخر خارجي، وهو زمن التلفظ بالجملة. وهذا مايسميه ريشنباخ (Reichenbach) بالزمن الإحالي. إن للحدث بنية داخلية لها على الأقل بداية ووسط ونهاية في كل من الزمن والفضاء. ويمكن أن نسمي هذه البنية «هندسة» الحدث أو «طوبولوجيته» (انظر بوستيوفسكي (Pustejovsky (1988). فالمعلومات التي تحويها البنية الداخلية للحدث لاتحملها الصرفيات الجهية فحسب، بل يحملها الفعل وموضوعاته كذلك. وبهذا، فدراسة العلاقات المحورية، التي تعد دراسة للعلاقات الدلالية بين المحمول وموضوعاته المختلفة، وكيفية التعبير عن هذه العلاقات في الصورة التركيبية، عبارة عن إسقاط للمعلومات التي يفيدها الحدث / المحمول في التركيب. وبما أن البنية الموضوعية للحدث هي، في نفس الوقت، بنيته الجهية، فإن التغيرات التي قد تلحق الترابطات بين الحدث وموضوعاته ستكون ذات بعد جهي أيضا.

تذهب تيني (1987، 1988)، اعتمادا على عدة أعمال حول جهة الأفعال والمركبات الفعلية منها فاندلير (1967) وداوتي (1979)، إلى أن مفعول الفعل المباشر ماهو إلا ذلك العنصر الذي يحد الفعل ويقيسه زمنيا. فحين نقول «أكل

زيد تفاحة» فإن «التفاحة» تحد أو ترسم نقطة نهاية الحدث، لأن الحدث ينتهي في النقطة التي تكون فيها التفاحة قد أُكلت عن آخرها.

وينبغي أن نلاحظ أن الأحداث المعبرة عن الحالات (states)، والتي لاتدل على التدرج في الزمن نظرا إلى دلالتها على أوضاع غير محدودة، لايصدق عليها التناوب المشار إليه.

(24) أ. كنت تنعرف أحمد

ب.* كنت تنعرف ف أحمد

(25) أ. حايطهم تيمس حايطنا

ب.* حايطهم تيمس ف حايطنا (جيدة على القراءة المكانية).

الزوجان الجمليان أعلاه يبينان أن الحالات مثل (24) التي تدل على حالة ناتجة بحيث نعرف الشيء فنستمر في معرفته، فتكون لدينا حالة معرفة ناتجة عن حدث المعرفة، ومثل (25) التي يدل الحدث فيها على الاتصال الفيزيائي، وهو حدث دال على وضع ساكن) لاتخضع للتناوب قيد الدرس. ومرد ذلك إلى أن المفعول في هذه البنيات لايحد زمنيا الحدث. فكما لو كان الحدث لايقع في المفعول.

يرتبط التناوب الذي نحن بصدده بورود الحرف «فـ». ونعلم أن هذا الحرف يرد في سياقات دالة على المكان. والمكانيات عموما مفيدة في دراسة العلاقات المحورية لأنها قد ترد موضوعا وقد ترد نعتا (modifier). وهذا التمييز دال على المستوى التركيبي في الفرق بين الموضوع والملحق : فقد يكون المكاني مرتبطا محوريا بالفعل، وبذلك يكون جزءا من بنيته الموضوعية التركيبية، وقد يكون نعتا ظرفيا. وبذلك تكون له الخصائص التركيبية للملحقات.

سنتحدث عن هذا التمييز من خلال تبني ماجاء في شومسكي (1965) وبيكر (Baker) (1986) حيث سمي الأول «داخليا» وسمي الثاني «خارجيا»[4]. وسنسمي النوع الأول المكانيات «المشارِكة» لأنها تشارك في البنية الداخلية للحدث، ونسمي النوع الثاني مكانيات «الإطار» لأنها تحدد فقط الإطار الفضائي

(4) يورد شومسكي البنية التالية : to decide on the boat (= وقع الاختيار على المركب) التي قد تعني أن ما تم اختياره هو المركب، أو أن اختيار شيء ما تم فوق المركب.

العام الذي يقع فيه الحدث، وهي بذلك إنما تحدد سياقا خارجيا للحدث، شأنها في ذلك شأن الزمن الإحالي. فمثلا، المكاني، في (26)، مكاني إطار. فالمركب «المطعم» ليس إلا ذلك المكان الذي وقع فيه الأكل. فهذا المكاني لايحمل أية معلومة حول الهندسة الداخلية للحدث. فالمكان الذي أكل فيه محمد لايتطلبه نشاط الأكل في حد ذاته.

(26) أكل محمد دجاجا في المطعم

(27) ذهب زيد إلى الكلية

أما المكون «إلى الكلية»، في (27)، فمختلف أمره. فالكلية ليست مكان الحدث بكامله. إنها، على عكس ذلك، المكان الذي انتهى فيه الحدث. فهذا المكاني يفيد معلومة بصدد جزء من الحدث (وهو نهايته)، وبذلك فهو يرسم حدود الحدث.

بهذا يمكن أن نقول إن الفرق بين المكانيات المشاركة ومكانيات الإطار فرق جهي : فالمكانيات المشاركة تسهم في التأويل الجهي، أما مكانيات الإطار فلا تسهم فيه[5].

ومايهمنا، في هذه الفقرة، هو تبيان أن التناوب لاينقل المفعول من موضوع إلى ملحق. فالمكون «السروال» في الجملتين (28)، يقدم معلومة تتصل بالهندسة الداخلية للفعل «تنخيط» :

(28) أ. تنخيط السروال (بتأويل العادة)

ب. تنخيط ف السروال (بتأويل تدرج الحدث والاستمرار فيه)

ومايعكس هذا أن المكاني المشارك لايسع زمنيا حدثا متكررا، بل يسع حدثا واحدا. أما المكاني الإطار فيسع حدثا متكررا كما يسع حدثا غير متكرر. ف «ف

---

(5) وقد اهتمت عدة أعمال بتقديم روائز دالة على هذا الفرق، من بينها رائز do so، ورائز الجمل الإخبارية من نوع «ما فعله هو...» (pseudocleft construction)؛ حيث تبقى المكانيات المشاركة داخل المركب الفعلي، أما مكانيات الإطار فتخرج عنه؛ ورائز تقديم المركب الفعلي (V P preposing)، حيث بالإمكان الفصل بين مكانيات الإطار والمركب الفعلي، وليس بين المكانيات المشاركة والمركب الفعلي.

السروال» ليس مكانيا إطارا. وإذا كنا نريد نعته تجاوزا بالمكاني فلن يكون إلا مكانيا مشاركا. إنه، بالأحرى، وتبعا لتيني (1987)، «الفضاء الزمني» الذي يحد حدث الخياطة، وتتصل هذه الملاحظة بالأفعال الدالة على الاستهلاك والخلق، حيث تصف أوضاعا تُرسَم حدودها من خلال الحجم أو الامتداد الفضائي بواسطة مفعولاتها المباشرة (تيني، ص 87).

4 ــ ما هو المفعول الذي يقبل هذا التناوب ؟

معلوم أن الأسماء أنواع من حيث دلالتها الداخلية. فهي إما معرفة أو نكرة، مفردة أو جمع، دالة على الكتل (mass nouns) أو معدودة (countable)، دالة على الجنس أو الفردي (individual). من خلال جردنا لمختلف أنواع المفعولات وجدنا أن التناوب لايقيده نوع المفعول باعتباره اسما.

1) المعرفة / النكرة

(29) أ. كنت كنكتب (ف) البرا
ب. كنت كنكتب (ف) برا

2) المفرد / الجمع

(30) أ. كان كياكل (ف) دجاجة
ب. كان كياكل (ف) عشرة د الدجاجات

3) إسم الكتلة / الاسم المعدود

(31) أ. كان كيبيع (ف) المازوط
ب. كان كيبيع (ف) الكتوبا

4) إسم الجنس / الاسم الفردي

(32) أ. كان كيذبح (ف) البكر
ب. كان كيذبح (ف) البكرة

نلاحظ، من خلال هذه المصفوفة من المعطيات، أن نوعية الإسم الذي يكون

مفعولا ليست واردة في تقييد التناوب المذكور، إلا أن هناك اختلافا في التأويل بين البنيات التي يرد فيها الحرف والبنيات التي لايرد فيها. ولعل أهم حالة هي تلك الحالة التي يدخل فيها الحرف على إسم دال على الجنس. لننظر إلى البنية التالية :

(33) أ. كان كيذبح الخروف
ب. كان كيذبح ف الخروف

يمكن أن نقول إن الدلالة على الجنس التي يفيدها نوع معين من الأسماء توازي الدلالة على العادة التي يفيدها نوع معين من البنيات الجملية. ويمكن أن نقول، إذا كان هذا التوازي صحيحا، إن البنية (33.أ) تدل على العادة (في واحد من تأويلها). وتأويل (33.أ) على العادة مرتبط بدلالة الاسم المفعول : لايمكن أن يكون لدينا تأويل العادة إذا كان «الخروف» إسما فرديا. فدلالة الوضع في (33.أ) على العادة أو عدمها مرتبط بدلالة «الخروف» على الجنس أو على عدمه. ولهذا نعتبر دخول ف إخراجا للإسم من الدلالة على الجنس إلى الدلالة على ماهو فردي.

وبالإضافة إلى نوع الإسم الذي يمكن أن يكون مفعولا تدخل عليه في، يجب أن نتساءل عن نوع المفعول الذي يسايقه هذا الحرف. فمعلوم أن المفعول إما مباشر أو غير مباشر. وهناك روائز للتفريق بينهما، وعلى رأس هذه الروائز رائز إمكان دخول الحرف على غير المباشر وعدم إمكان ذلك بالنسبة للمباشر :

(34) أ. عطيت أحمد كتاب
ب. عطيت لأحمد كتاب

تثبت المعطيات أن في تدخل على المفعول المباشر ولاتدخل على المفعول غير المباشر :

(34) ج. كنت تنعطي ف الدروس لأحمد
د.* كنت تنعطي الدروس ف أحمد

أما مع الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد وتمت تعديتها إلى مفعول آخر بواسطة زيادة صرفية فتقبل التناوب المذكور مشروطا. هذا النوع من الأفعال يتضمن

محمولين (الفعل، والمحمول الجعلي الذي يكمن في تضعيف عين الفعل) يشتركان في الفاعل، ولكل منهما مفعوله.

(35) أ. كنشرّب الولد الحليب

ب.* كنشرب ف الولد الحليب[6]

ج.* كنشرّب الولد ف الحليب

د. كنشرّب ف الولد

هـ. كنشرّب ف الحليب

الملاحظ أن تسايق المفعولين (مفعول الفعل ومفعول السببي) لايليق بهذا التناوب. ومن هنا لحن (35. ب ــ ج) أما حين يغيب أحدهما (أي حين يكون أحد المحمولين غير محدود بغياب مفعوله، والآخر محدودا بحضور مفعوله)، فإن التناوب يصح. ومن هنا جودة (35. د ــ هـ). وهذا الأمر دال. فكلا المفعولين مفعول مباشر بالنسبة لمحموله، ولايمكن أن يردا معا في سياق في الداخلة على أحدهما. فورود أحد المفعولين يحد المفعول ويجعله تاما، والحال أن ورود في مع الآخر يجعل الوضع مفتوحا، أي غير تام. والوضع لايمكن أن يكون هذا وذاك في نفس الوقت.

5 ــ بعض خصائص دخول «في» في الأوضاع

تمشيا مع الملاحظة السالفة حول التأويل على الجنس أو التأويل على ماهو فردي (انظر (33))، يمكن أن نقول إن الوضع يتحول من إمكان التأويل على العادة أو عدمها إلى التأويل على عدم العادة وحده بدخول في. وذلك مانلاحظه في الزوج الجملي التالي :

(36) أ. تيبيع الحوت

ب. تيبيع ف الحوت

فالبنية (36.أ) تؤوّل على العادة وعلى عدمها، أما البنية (36.ب) فلا تأويل

---

(6) لايقبل بعض المتكلمين (من الدار البيضاء) الجملة (35.ب)، إلا أنهم يقبلون الجملة التالية لـ «كنشرّب فيه الحليب»، حيث يتم تعويض مفعول الحرف «ف» بضمير.

لها إلا على عدم العادة. ونقدم في ما يلي عددا من الروائز التي توضح خصائص السياقات التي يرد فيها هذا الحرف.

ـــ رائز الامتداد

تساوق « ف مف» شكلا صرفيا جهيا دالا على الامتداد أو عبارة دالة على الامتداد :

(37) أ. كنت كنشرب ف اتاي

ب. شربت ف اتاي حتى عييت

فظهور «ف» يتطلب «مايكفي من الزمن» ليحل فيه الحدث. فمن جهة، هناك امتداد زمني يعبر عنه «ف مف»، وهناك امتداد زمني تدل عليه العبارة أو الصرفية الدالتان على الامتداد الزمني. وإذا صح أن الشرب يقع في الشاي، فإن هذا الشرب، لكي يقع في الشاي، يجب أن يكون (على الأقل) معادلا زمنيا لما يقع فيه وبحده، وهو الشاي. وهذا هو السبب في هذا التسايق.

إلا أن الامتداد قد يكون امتدادا تكراريا. إن الجملة (38) تدل على أن السعال تكرر، بحيث لايمكن أن نتصور سعلة واحدة في حيز يمتد على طول ساعة. إن الأمر يتعلق بعدة سعلات تشغل الحيز الزمني «ساعة». ولكي يمتد السعال (أي يتكرر)، فإنه يحتاج إلى حيز زمني يحتويه.

(38) سعل المريض ساعة

هذا الذي قلناه لايسري على تناوبنا. فتناوبنا لايمتد من أجل التكرار، بل من أجل التحيين (actualization) وعدم التمام. ومعلوم أن تأويل العادة تأويل تكراري. وما نلاحظه هو أن ورود «ف» يمنع تأويل العادة، أما عدم وروده فيُبقي التأويل مفتوحا على العادة وعلى غيرها.

(39) أ. كنت كنشرب أتاي (تأويل العادة + تأويل الحصول الواحد)

ب. كنت كنشرب ف أتاي (*تأويل العادة، تأويل الحصول الواحد)

بهذا لايكون الامتداد الذي يصاحب «ف مف» امتدادا متقطعا (أي حدث + حدث + حدث..). إنه عبارة عن امتداد يشغله حدث واحد :

(40) كنت كنشرب ف أتاي وهو يجي (حصول واحد)

(41)* كنت كنشرب ف أتاي ملي تيجي (حصول متكرر)

وبهذا تُعَدُّ رائز إجبارية دلالة التراكيب «ف مف» على الحصول الواحد، في مقابل اختيارية دلالة التراكيب المقابلة على الحصول الواحد وغيره، رائزا مركزيا في تبيان البعد الجهي للتناوب المشار إليه.

ـــ رائز باقي / ساير :

نسمي هذا الرائز «باقي / ساير» فنجمع بين عبارتين جهيتين مختلفتين من حيث تأويلهما. وهذا الجمع مرده إلى اشتراكهما كليهما في بيان التحيين وعدم التمام. فالشكل «باقي» يسايقه تأويل العادة وعدمها، كما في (17 ـــ 18) ونحتاج إلى «ف مف» لإلغاء التأويل التكراري :

(42) باقي تنشرب أتاي (تأويل العادة والتكرار)

(43) باقي تنشرب في أتاي (تأويل الحصول الواحد)

أما «ساير» التي تدل في ذاتها على التحيين المتدرج (progressive) فلا يغير ورود «ف مف» من أمر التأويلين معها شيئا :

(44) ساير تنشرب أتاي (حدث متدرج، وتأويل الحصول الواحد)

(45) ساير تنشرب ف أتاي (حدث متدرج، وتأويل الحصول الواحد)

إلا أنه يجب أن نعترف أن هناك فرقا بين (44) و (45). فالأولى تقدم المفعول باعتباره محورا، أما الثانية فتقدمه أشبه بالمكاني المشارك.

(46) ساير تنشرب كاس داتاي

(47) ساير تنشرب ف كاس داتاي

ويمكن للتدرج أن يكون تدرجا مقدَّما من وجهة نظر الحدث، كما في (46)؛ ويمكن أن يقدم من وجهة نظر المفعول، كما في (47). وهذا الاستنتاج في حاجة إلى المزيد من التدقيق.

ـــ رائز التردد (frequency)

تبين البنيات التالية أن الظروف الدالة على التردد لايمكن أن تسايق البنيات

في مف. فسواء تعلق الأمر بتردد تام منفي أو مثبت (48). أو بتردد جزئي منفي أو مثبت (49)، أو بنفي التردد (50)، فإن البنيات تظل مرتبكة :

(48) أ.* كنشرب ف أتاي ديما

ب.* ماتنشربش ف أتاي ديما

(49) أ.* كنت كنشرب ف أتاي شي مرات

ب.* ماكنتش تنشرب ف أتاي شي مرات

(50) أ.* (ما) عمرني ماتنشرب ف أتاي (على تأويل عدم حصول شرب الشاي مني في وقت ما)

ب. (ما) عمرني ماكنت تنشرب ف أتاي (على تأويل التواجد في وضع يتضمن حدثا واحدا أكون فيه منهمكا في شرب الشاي.

والرائز إمكان ورود النعت الجملي التالي : «وتنكمي ف الكَارّو».

يعني التردد الامتداد التكراري للأوضاع التي تصفها الأحداث. ولهذا لايمكن لهذه الظروف أن تسايق البنيات التي ترد فيها في. ورغم النفي الذي يلحق الجملة فإن الأمر لايتغير، لأن مأينفى ليس هو التكرار بل نوعية التردد، فنفي التردد تردد. والحال أن في ترد لنفي التكرار والعادة. وهناك ملاحظة ترتبط بالبنية الموجودة في (50). فهذه البنية قابلة لأن تؤوّل بشكل صحيح إذا عنينا بها أن الشخص المعني لم يوجد قط في وضع يكون يشرب فيه الشاي. أما التأويل العادي فغير قائم، وهو التأويل الذي يكون فيه الشخص المعني لم يشرب الشاي قط. والفرق بين التأويلين دقيق كما نرى. ولاحتاج إلى القول إن كل البنيات أعلاه جيدة وقائمة التأويل إذا تم إسقاط في.

— رائز «في مدة من الزمن»

يصلح هذا الرائز لتبيان تمام الوضع أو محدوديته حين وصف الحدث إياه أو عدم تمامه أو محدوديته. وماكان محدودا أو تاما صح نعته بهذا الظرف، وما لم يكن كذلك لم يصح نعته بهذا الظرف.

(51) أ. كان كيصبغ الطابلة ف ساعة

ب.* كان كيصبغ ف الطابلة ف ساعة

إلا أن مالاتتحدث عنه الأدبيات عند سردها لهذا الرائز كونه لايصح (ولايصح مقابله، وهو «لمدة من الزمن» الذي يفيد عكس مقابله) في وصف الأوضاع التي تقدم الأحداث في طور الحدوث والجريان. وهذا مايعبر عنه دخول في على المفعولات في الأفعال التي نتحدث عنها هنا.

ـــ رائز «كُلّو»

يعزز هذا الرائز ماقلناه قبل قليل، ويضيف إلى ذلك أن الحدث الذي ترافقه في لايستغرق المفعول كله، بما أن الحدث لايكون مؤثرا إلا في جزء معين من المفعول :

(52) أ.* كان كياكل ف التفاح كلّو
ب.* كان تيكتب ف البرا كلّها

ويدفعنا هذا الرائز للتحدث عن التأثر. تصف أفعال التأثر أحداثا كما «قيست» وحُدّدت زمنيا من خلال تغيير معين يمس خاصية من خصائص مفعولها المباشر أثناء جريان الحدث. والتغيير الذي يلحق المفعول المباشر خلال جريان الحدث هو مقياس الحدث زمنيا. وعبر هذا المقياس يكون الحدث محدودا.

ويبرز دخول في على المفعول المباشر حصول تأثر جزئي. فالجملة (53) تصف وضعا لم يتم فيه شرب محتوى الكأس، بل تصف وضعا تم فيه شرب جزء منه فقط :

(53) كنشرب ف كاس دلقهوة

فالمركب «كاس دلقهوة» تأثّر جزئيا بحدث الشرب. وهذا الوضع يخالف ماتصفه الجملة (54) :

(54) كنشرب كاس دلقهوة

حيث المركب «كاس دلقهوة» (إذا أُوّل الوضع على العادة) يعتبر متأثرا بصورة كلية. وربما كان قبول التأثر الكلي ناتجا عن تأويل العادة، لأنه لو أولنا (54) على عدم العادة، فإن المركب المعني قد يكون متأثرا بصورة جزئية أو بصورة كلية.

نلاحظ، في حالة التأثر الجزئي، أن الحدث يستغرقه جزء من المفعول فحسب. وبعبارة أخرى، فإن المفعول أوسع زمنيا من الحدث. فكما لو كان المفعول «فضفاضا» زمنيا، وحين وقع الحدث فيه فإنه لم يحتلّ فيه سوى جزء. ونقترح أن تنعت هذا المفعول حين تسابقه في في هذه البنيات ومثيلاتها بالمفعول الفضفاض. إلا أنه ليس كل تأثر جزئي ناتجا عن مفعول فضفاض، بل قد ينتج ببساطة عن جزئية الحدث في إلحاق التغيير على المفعول. بما أن التأثر قبولُ التغيير.

ومما يزيد الأمر وضوحا مايسمى بأفعال الاستهلاك والخلق (المتعدية). فهذه الأفعال تصف أوضاعا يحدها الحجم أو الامتداد الفضائي لمفعولاتها المباشرة. إلا أنه، عوض أن يقدَّم الحدث مقيسا على المفعول، يُقدَّم المفعول فضفاضا بإزاء مقاس الحدث حين ترد في. ولكن هذا لايغير من محدودية الحدث.

6 ــ علاقة «في» بالمصدر

من خصائص المصدر أنه، مقوليا، عبارة عن مركب إسمي (لأنه يظهر في كل المواقع التي يظهر فيها المركب الإسمي، كما يحمل رأسه إعرابا). إلا أنه، من ناحية خصائصه الداخلية، عبارة عن فعل. فهو يعبر عن الحدث الذي يعبر عنه الفعل، كما تسابقه الموضوعات التي تسايق الفعل. وتبعا لذلك اعتبر الفاسي الفهري (1990) و(1993) المصدرَ إسما من الناحية الخارجية، وفعلا من الناحية الداخلية.

يتضح ذلك من خلال الأمثلة العربية التالية[7]

(55) أقلقني انتقاد الرجل المشروعَ

(56) أقلقني انتقاد الرجل للمشروع

فالمركب «انتقاد الرجل المشروع / للمشروع» عبارة عن فاعل، ورأسه «انتقاد» يحمل إعراب الفاعل. إلا أن البنية الداخلية لهذا المركب تحوي المكونات التي تظهر صحبة الفعل المرتبط به اشتقاقيا، وهو «انتقد» مع بعض الاختلاف إذ فاعل المصدر مضاف مجرور، والمفعول قد ينصبه المصدر وقد لاينصبه. ويُرجع الفاسي الفهري

(7) انظر الفاسي الفهري (1993)، الفصل 5، أرقامة (46 ــ 47).

حصول النصب في (55) وعدم حصوله في (56) إلى كون المصدر الأول أكثر فعلية من المصدر الثاني : فالأفعال تسند النصب إلى مفعولاتها، وموضوعها الخارجي لايمكن أن يتم إسناد الإعراب إليه من خلال الحرف «لـ»[8]. ويكتسب المصدر التعريف أو التنكير بالإضافة[9].

أود بعد هذا التقديم، أن أبين لماذا تلحن بنيات من قبيل (57 ب)، في مقابل (57.أ) :

(57) أ. كيعجبني شريب أتاي

ب.* كيعجبني الشريب ف أتاي

تطرح علينا البنيتان، في (57)، سؤالا دقيقا. وهذا السؤال هو التالي : لماذا لاينسخ المصدر بنية الفعل، فيدمج «في» كما يدمجها الفعل المرتبط به اشتقاقيا ؟

قبل مقاربة هذا السؤال، أود أن أبين الفرق بين الفاعل المضاف والمفعول المضاف، بما أننا معنيون بالمفعول أولاً، وعلاقة ذلك بتأويل المركب برمته.

لننظر إلى البنيتين التاليتين :

(58) أ. ماكلة أحمد

ب. ماكلة الدماغ

---

(8) لاندري هل يمكن أن نقول إن المصدر في المغربية أقل فعلية من المصدر في العربية، بما أن الأول لاينصب مفعوله، وإنما يرتبط هذا الأخير عموما بحرف اللام :

أ. شوفان أحمد للتلفزة

ب.* شوفان أحمد التلفزة

وعلى العموم، فهذا التخمين يحتاج إلى افتراضات واستدلال مستقلين يرتبطان بقوة عمل هذه المقولة وحيثياته.

(9) يعدد ابن هشام، في **مغني اللبيب**، ص 663 ــ 664، إحدى عشر أمرا يكتسبها الإسم بالإضافة. وأهمها : التعريف نحو «غلام زيد»، والتخصيص نحو «غلام امرأة» والتخفيف نحو «ضارب زيد» إذ الأصل أن ينصَب «زيد» «ولكن الخفض أخف منه» وإزالة القبح أو التجوز نحو «مررت بالرجل الحسن الوجه، فإن الوجه إن رُفع قبح الكلام، لخلو الصفة لفظا عن ضمير الموصوف، وإن نُصب حصل التجوز بإجرائك الوصف القاصر مجرى المتعدي»، وتذكير المؤنث نحو ﴿إن رحمة الله قريب من المحسنين﴾ (الأعراف، 8 : 56)، وتأنيث المذكر نحو «قطعتْ بعضُ أصابعه»... إلخ.

من المؤكد أن حذف الفاعل المعجمي في (58.أ) يعطي البنية (59.أ) حيث يتم الاحتفاظ بالتأويل العام (دون نسب الحدث إلى فاعل معين، رغم أن الفاعل ثاو هناك)، وتعويض الفاعل المعجمي بواسطة الحد «ال»[10]. أما المفعول في (58.ب) فلا يمكن حذفه، وبذلك فالبنية (59.ب) ليست مشتقة من (58.ب).

(59) أ. الماكلة

ب.* الماكلة

ويمكن إرجاع مكان حذف الفاعل المعجمي في (59.أ) إلى كون (58.أ) تدل على النوع (نوع أو طريقة أكل أحمد)[11]. والنوع ليس ضروريا وروده بقدر ضرورة ورود المفعول. لذلك يبدو أن عدم حذف المفعول راجع إلى كون المفعول جزءا أساسيا في البنية الجهية للمصدر، إذ يحد امتداده الزمني.

وقد نذهب إلى إقامة تواز معين بين بنيات المصدر وبنيات الجملة، إذ لايمكن الاستغناء عن مفعول فعل دال على المحدودية، لأننا سنحصل إذ ذاك على وضع غير محدود. وهذا ماتبينه (59.أ) إذ تدل على عدم المحدودية، ولايمكن تأويل (59.ب) على المحدودية. وهي لاحنة على هذا التأويل.

إن الحديث عن المفعول ووجوده في البنية مرتبط بالبنيات المبنية للمعلوم، في مقابل البنيات المبنية لغير الفاعل. وفي هذا الصدد، يبدو أن (58.أ) توازي بنية جملية مبنية للمعلوم، وأن (59.أ) توازي بنية جملية مبنية للمبهم، حيث الفاعل عبارة عن ضمير مبهم. وفي مقابل هذا تبدو (58.ب) بنية مبنية للمجهول مشتقة من البنية (60) :

---

(10) تذهب غريمشاو (Grimshaw) (1986) إلى أن المركب الاسمي الدال على المالك في المركب الإضافي عبارة عن ملحق، وليس الفاعل الحقيقي. ومن أدلتها على ذلك أن هذا المركب دائما اختياري، ويمكن استبداله بواسطة الحد (وقد يعوّض بالتنوين في العربية الفصيحة). وهذا ماجعل جاكندوف (1990) يعتبر الفاعل خارجا عن مجال الوسم المحوري الموضوعي (A - marking) حين يكون الرأس إسما (ص. 286).

(11) المصدر الذي نتحدث عنه هنا هو ذلك الذي يفيد الحدث، وليس ذلك الذي يفيد «ما يؤكل». ويبدو أن معنى «الماكلة» هذا مرتبط كثانيا بمعنى «الماكلة» الدال على الحدث، حيث يكنى بموضوع الأكل عن حدثه.

(60) ماكلة س للدماغ

حيث يصير المفعول «الدماغ» فاعلا، ويرتقي بذلك إلى موقع الفاعل فيتلقى إعرابه وهو الجر. وهذا الافتراض صحيح إذا سلمنا بأن هناك طريقة واحدة لتلقي الجر في المركب الإضافي، وأن هناك موقعا واحدا يحصل فيه ذلك.

إن الحدث عام من جهة الفاعل، إذ يمكن لأي فاعل، مبدئيا، أن يكون فاعل أي حدث، والفاعل لايحد الحدث زمنيا ولايتدخل لسحب بنية زمنية ما على جريان الحدث، إلا في مايرتبط بأشياء طفيفة من قبيل تكرار الحدث من أشخاص متعددين أوماشابه ذلك. أما المفعول فيجعل الحدث ضيقا سواء من حيث معناه أو من حيث حصره لزمن جريان الحدث. ولهذا يدل المصدر المضاف إليه الفاعل على النوع أو الطريقة في إنجاز الحدث. أما المصدر المضاف إليه المفعول فيحمل بنية الزمن الذي يسحبه المفعول على المصدر.

إذا كانت هذه الملاحظات صحيحة، فإن المركب «ماكلة الدماغ» يدل على حدث محدود. والأحداث المحدودة تقبل دخول في في الجمل، فلماذا لاتقبلها في المركبات الإضافية التي رأسها مصدر ؟

(61) أ. ماكلة الدماغ

ب.* ماكلة ف الدماغ

ج.* الماكلة ف الدماغ

نفترض أن (61.أ) تدل على المحدودية بالشكل التالي : «الدماغ» يحد زمنيا حدث الأكل الذي يعبر عنه المصدر. وإذا لم يظهر المفعول كان الحدث غير محدود. والخرف في يظهر صحبة المتعدي الذي يحده مفعوله. وقد توصلنا إلى أن البنيات الجملية التي لاتتضمن في يُختار تأويلها على العادة أو عدمها. ولكن هذا الاختيار مرتبط بأحداث لها مفعول لايوجد في موقع الفاعل. فإذا صح توازينا أعلاه، فإن «الدماغ» يكون أشبه بالفاعل مادام يقع في الموقع الذي يجر فيه الفاعل. والدليل على ذلك أن وجود الفاعل مع المصدر الدال على حدث يحده مفعوله يمكّن في من الظهور :

(62) أ. ماكلة أحمد ف دماغات الناس

ب. ضريب محمد ف ولادو
ج. شريب علي ف القهوة

7 ــ «شاف» و «شاف ف»

هل يمكن اعتبار الفرق بين الفعلين أعلاه داخلا في التناوب الذي نتحدث عنه هنا ؟

من خصائص الفعل الأول، كما هو معلوم، عدم القصدية، ومن خصائص الثاني القصدية :

(63) أ. كنت غادي وأنا نشوف كسيدة / *نشوف ف كسيدة
ب. شفت فيه مزيان باش نعقل عليه / *شفتو مزيان باش نعقل عليه

وإذا كانت لغات أخرى تمعجم هذا الاختلاف عن طريق فعلين مختلفين (العربية : «رأى» و«نظر إلى» الفرنسية Voir و regarder، الإنجليزية see و look at) فإن العربية المغربية تعبر عن هذا الاختلاف بواسطة إدراج «في» فقط.

يظهر أن أهم الروائز السالفة تسري على هذا التناوب. إلا أن رائز القصدية الذي يسري على التناوب «شاف / شاف ف» لايسري على تناوباتنا أعلاه. وبالإضافة إلى هذا، فإن ما يشترطه دخول في في التناوبات الأولى، من وجود مايكفي من الامتداد الزمني وغيره، لاتقيد ظهور في هنا.

8 ــ خـاتـمـة

إذا كان المفعول يقيس زمنيا الفعل في الأفعال المحدودة، فإنه ليس غريبا أن نجد الحرف «في» في هذا النوع من البنيات، فكما لو كان لدينا :

(64) كنشرب [ف أتاي]
— — [في ص]

فالحدث يقع في المفعول ص، باعتبار هذا الأخير مدة زمنية ينتهي الحدث بنهايتها. فإذا لم يتبق شاي فإن حدث الشرب ينتهي. فهذا الحرف، إذن، عبارة عن معلومة زمنية ــ جهية. وينبغي أن نستحضر هنا الترسيمة الفضائية السابقة :

[س في ص]، حيث الرمز الثاني عبارة عن وعاء للأول. إلا أن في لاتظهر إلا إذا كان الحدث لايغطي كل ص.

بهذا المعنى يكون المفعول وعاء يقيس الحدث الذي يقع فيه. فالحدث يقع في المفعول المباشر، حين يكون الحدث محدودا وغير دال على حالة. وورود في مرتبط بالأوضاع التي يكون فيها المفعول أوسع من الحدث، أو لنقل إن الوضع يجعل المفعول فضفاضا إلى درجة أنه لايمكن للحدث أن يقع سوى في جزء منه.

ولعل هذه الملاحظة مرتبطة بشكل وثيق بكون ورود في يلغي إمكان التأويل على العادة. فلكي يقوم تأويل العادة، على الحدث ألا يكون يجري في الآن الذي نصفه فيه. والحدث المحدود بمفعوله يقدَّم وهو يجري، في الماضي أو الحاضر أو المستقبل، عندما لايستغرق الحدث كل المساحة الزمنية التي يخصصها له مفعوله.

المـراجـــع

ابن هشام، جمال الدين الأنصاري، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ومراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، 1979 (ط. 5).

التوكاني، نعيمة (1989)، **خصائص المشتقات الجهية : إسم المفعول نموذجا**، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب ابن مسيك الدار البيضاء.

غاليم، محمد (1990)، **عن أفعال البصر في اللغة العربية**، عرض قدم في المعهد الدولي لجمعية اللسانيات بالمغرب، الرباط 1990.

الفاسي الفهري، عبد القادر، (1986)، **المعجم العربي : نماذج تحليلية جديدة**، دار توبقال للنشر، البيضاء.

Comic, B. (1976), *Aspect*, Cambridge University Press, Cambridge.

Dowty, D. (1979), *Word Meaning and Montague Grammar*, Reidel, Dordrecht, Holland.

Emonds, J.E. (1985), *A Unified Theory of Syntactic Categories*, Foris, Dordrecht.

Fassi Fehri, A. (1993), *Issues in the structure of Arabic Clauses and Words*, Kluwer, Holland.

Grimshaw, J. (1986), «Nouns, Arguments, and Adjuncts», *ms*, Brandeis University, Waltham, MA.

Gruber, J.S, (1965), *Lexical Structures in Syntax and Semantics*, North Holland, Amsterdam.

Gruber, J.S. (1967), «Look and See», *Language* 43.4.937 – 947.

Jackendoff, R. (1983), *Semantics and Cognition*, MIT Press, Cambridge, M A.

Jackendoff, R. (1987), «The Status of Thematic Relations in Linguistic Theory», *Linguistique Inquiry* 18, 369 - 411.

Jackendoff, R. (1990), *Semantic Structures*, MIT Press, Cambridge, M A.

Lyons, J. (1977), *Semantics* 2 Vol, Cambridge University Press, Cambridge.

Pustejowski, J. (1988), «The Geometry of Events», in C. Tenny, ed *Studies in Generative Approaches to Aspect*, Lexicon Project Working Papers 24, Center for Cognitive Science, MIT.

Tenny, C. (1987) *Grammaticalizing Aspect and Affectedness*, Ph D dissertation, MIT.

Tenny, C. (1988), «The Aspectual Interface Hypothesis», in C. Tenny, ed

Van Hout, A. (1992), «On the Role of Aspect in the lexicon», *ms.* Tilburg University.

Vendler, Z. (1967), *Linguistics in Philosophy*, Cornell University Press, Ithaca.